الثورة الاثنين 30 ذو الحجة 1431هـ الموافق 6 ديسمبر 2010م العدد (16826)

الحوار.. نحو إدراك أفضل!

«2-2»

عبدالله عمر باوزير ●

قلت في استهلال الجزء الأول من هذا المقال: عندما نتحاور في الشأن الوطني..لا يعني أننا نتفاوض كأطراف مختلفة الأهداف وان اختلفت برامجنا السياسية وتقاطعت وسائلنا وتوجهاتنا.. وصولاٍ إلى الأهداف المتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية، وقلت انه لا يوجد سياسي حصيف يمكن أن يقف عكس التيار في هذه القضية ، ولذلك يفترض ان جميع أحزابنا وتنظيماتنا تقول بها وتعمل لأجلها.. وهذا ما افترضه ومن دون شك يوجد الكثير من المهتمين بالشأن العام الذين يتفقون معي، وهناك ممن سيختلفون معي في الأمور الأكثر جوهرية وعمقاً مثل قضية (الوحدة الوطنية) ودور مكونات المنتظم السياسي

وبما أن الأحزاب السياسية هي القوة المنظمة والمحركة للحياة السياسية ويتوقف على أدائها السياسي ودورها الوظيفي كل ما تقول به في خطابها خلال الدورات الانتخابية واللقاءات والندوات الفكرية وما تحمله أدبياتها تجاه الأوضاع العامة وما تقدمه من رؤى -لتعزيز الوحدة الوطنية ،كل ذلك حوارات سياسية-مستمرة ولكنها حتماً مختلفة عن (الحوار الوطني) الهادف إلى ترسيخ النظام السياسي..وبالتالي الاستقرار السياسي،لتوفير عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية ونسيجها الاجتماعي..ولتمتين قدرات الدولة والمجتمع في مواجهة كل التحديات والمخاطر لأمننا القومي.

كل ذلك يحتم عليها الارتقاء إلى مؤسسات سياسية منظمة..تعرف وتدرك أهمية دورها في منع انتشار العنف والتطرف السياسي والديني وكذلك أي خلل إداري أو مالي إلى غير ذلك من التحديات الداخلية من خلال عمل سياسي يهدف إلى تنظيم وتوسيع المشاركة السياسية والمساهمة في تطوير آليات النظام السياسي وقدراته في معالجة الانقسامات والتوترات المهددة للمجتمع وذلك من خلال الأداء الوظيفي للأحزاب السياسية الذي لا يتوقف على التطلع إلى الحكم فقط بل وفي المهام التالية لأي حزب في السلطة أو المعارضة:-

■ العمل على تأهيل قادة سياسيين وإداريين وتدريبهم على الأداءٍ السياسي-الفعال فكرياً وثقافياً وفنياً حتى يتمكن الحزب ٍمن أداء دوره على الوجه المطلوب سياسياً واجتماعيا.

■نشر الثقافة السياسية القادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المحلية والخارجية إلى جانب ترسيخ الانتماء والهوية الوطنية لمواجهة مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية-الوطنية وتأثيرات البيئة الإقليمية والدولية وما يمكن ان تلقي به من تحديات على الأمن القومي..لوطنه.

■إعداد العضو لمهام تنظيمية وتعبوية للاضطلاع بدوره في المعارضة أو السلطة ومبدأ الحقوق والواجبات من خلال المؤتمرات الحزبية والانتخابات الدورية الداخلية..للوصول إلى المواقع القيادية في التنظيم من خلال سلطة..القاعدة التنظيمية ،لترسيخ مبدأ الحصول على السلطة من خلال التفويض..لا مجرد استخدامه في الحملات الانتخابية لقيادات ومرشحي الحزب..إلى السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة،لأنه وفي كل الأحوالٍ الحزب السياسي يعد أقرب المنظمات تنظيماً إلى الدولة الديمقراطية،من حيث البناء المؤسسي داخل الحزب الذي تستمد مؤسساته-سلطتها من أعضائه..في انتخابات مؤتمراته..الفرعية والعامة.

هذه الوظائف ..لا أظنها موجودة في الذهنية والثقافة السياسية -لتنظيماتنا السياسية الأمر الذي يجعل من الحوار الوطني ضرورة غير قاصرة على قضايا التحديث والبناء المؤسسي للدولة..وتطوير البنى الدستورية والقانونية على النحو الذي يكفل للنظام السياسي-الرسوخ والقدرة أيضا على استيعاب مختلف المتغيرات الاقتصادية والمجتمعية.

هذا جانب مهم في تقديري يفترض ان تدركه أحزابنا وتضطلع بدورها في تطوير المؤسسات الديمقراطية وآلياتها داخل-تنظيماتها حتى تتمكن من تنمية المجتمع سياسياً وإيجاد رأي عام وطني متفاعل مع قضاياه، حيث لا..ديمقراطية من دون أحزاب سياسية ولا حوار وطني..خارج المؤسسات الدستورية..وإلا ما فائدة الحوار؟!

■ لقد تعثر الحوار الوطني..بسبب ثقافة الحوار السياسي..منذ بدايته ولم يتحول إلى حوار وطني !؟ لإفتقار أحزابنا إلى ثقافة سياسية مستوعبة لدور الأحزاب والتنظيمات السياسية-الوظيفي والذي يكتسب أهميته في كونه يتجاوز المعارضة-المجردة إلى المعارضة البناءة الهادفة إلى تعزيز-مكانة المؤسسات الرسمية للدولة،وإلى جانب مؤسسات المجتمع المدني أيضا-كونها تشكل حيزاً واسعاً من البنى والهياكل التنظيمية القادرة على الاضطلاع بدورها في صياغة الحياة الجديدة للمجتمع ودفعه بعيداً إلى الأمام-خارج موروثاته المناطقية والعشائرية وحتى الحزبية مثل الجمعيات والنقابات والاتحادات التعاونية والأندية-كذلك الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث غير الرسمية أو الحكومية..هذه التنظيمات-المدنية هي الأخرى..في حاجة للتفعيل والاضطلاع بدورها ،وهو دور هام ومؤثر في الحياة السياسية وفي مختلف المناشط الاقتصادية والإبداعية..حتى لا يقتصر دورها على مجرد تبني مطالب منتسبيها (النقابية) إلى صانع القرار السياسي،لا بد من إشراكها في صنعه، وفي وضعنا الحالي..لا بد من تدخل رئيس الجمهورية لتنشيطها وإشراكها في حوار وطني يستهدف إصلاح وتطوير طرق الحكم والإدارة، وترشيد آليات مشاركتها في صنع القرار والمشاركة السياسية بل والاضطلاع بدور التوازن بين الدولة-والمنتظم السياسي..الحزبي داخل المجتمع، من خلال دور الوسيط بين الدولة والتنظيمات السياسية ..وحتى لا يظل التعامل بينها والدولة كمواطنين أفراد-أو جماعات منعزلة..بل منظمات ذات بنى تنظيمية قادرة تكويناتها على الاضطلاع بدورها في إيجاد أرضية صلبة وقوية-في تمتين وقوة الدولة..لأنه لا دولة قوية دون مجتمع-قوي،وهذا يتطلب بناء وترسيخ مضامين ثقافة سياسية-تكرس قيم المشاركة والمسؤولية وترسخ الولاء والهوية الوطنية للمجتمع..حتى لا تبقى قضايانا أداة لاستخدام الأحزاب السياسية في حواراتها ومساوماتها في الوقت الذي عليها في وضعنا وظروفنا الراهنة الاضطلاع بدورها في البحث عن صنع رؤى ومقترحات كفيلة في المساعدة على حلها..بحسب مهامها الوظيفية.

أو ما يفترض ان تدركه تجاه قضايانا على أجندة الحوار الوطني (لا التفاوض الحزبي في حوار المساومات..الذي لم يعد يفرق بين البديهيات المطلوب التقييد بها وتلك المطالب التي تجاهلت أهمية-الاستحقاق لترسيخ النظام السياسي-الديمقراطي بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية٢٠٠٦ وأهمية دور المؤسسات الدستورية لرعاية-الحوار الوطني..الذي يندرج في إطار هذه الأهمية والمشروعية-للحوار ذاته من جهة ومن جهة أخرى كون تلك المؤسسات هي المخولة..بتحويل نتائج الحوار الوطني-إلى قوانين ملزمة وفي مقدمتها (مؤسسة الرئاسة) التي تستمد شرعيتها من الدستور..كمؤسسة سيادية دستورية..بعد ان حسم الشعب خياره في انتخابات عامةٍ نيابية ورئاسية..بحسب ما استعرضنا انفاً-لا للتذكير بتلك (البرامج) ولكن لإيضاح-درجة الاستعلاء على الشعب وإرادته التي لم تغادره تنظيماتنا السياسية رغم ان مطالبتها بتغير النظام الانتخابي بل والنظام السياسي قد عرضت على الشعب في تلك الانتخابات،هذا الاستعلاء..تعبر عنه الكثير من المواقف،ويكفي موقفها من المؤسسات الدستورية، وما رفضها إجراء الانتخابات النيابية-المؤجل في موعدها المتفق عليه إلا تعبير عن تلك الذهنية السياسية وثقافة الوصاية التي ما زالت محركة لسلوكياتها.

■ لقد كان من البديهي أن يدرك الجميع أن رئيس الجمهورية الذي يستمد سلطاته من السيادة الشعبية في نظامنا السياسي كما هو في جميع النظم السياسية التي تخضع منصب الرئاسة للإرادة الشعبية في انتخابات حرة ومباشرة وتنافسية بموجب الدستور-الذي وبموجبه يمثل فيها كل فرد من أفراد المجتمع..أو الشعب سيادة جزئية من سيادة الشعب مالك السلطات ويمارسها من خلال الانتخابات وفي مجموعها تمثل السيادة بحيث لا تتراجع الأقلية أما الأغلبية فتذوب فيها وتقبل بها ففي النهاية-الرئيس يمثل مظهر سلطة الشعب وسيادته ويتمتع بها في الوقت الذي يمارس مهامه ومسئولياته بموجب الدستور-كونه العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بينه وبين مواطنيه ويلزمه بالعمل على صيانة الأمن والاستقلال الوطني.. وهو المسئول الأول عن إدارة الدولة وجميع سلطاتها التنفيذية بل والتشريعية وفقاً ومبدأ السيادة والسلطة لا تتجزأ وما مبدأ الفصل بين السلطات.. فيأتي في إطار الفصل الوظيفي، بحيث تستطيع السلطة التشريعية-البرلمان القيام بوظائفها التشريعية والرقابية ومناقشة مشاريع القوانين التي تقترحها السلطة التنفيذية ممثلة في رأس الدولة أو الحكومة التي لها الحق في اقتراح القوانين ،ورسم السياسات العامة وإحالتها إلى السلطة التشريعية لمناقشتها..وإقرارها من دون الإخلال بمبدأ التوازن-الأمر الذي بموجبه لا يخضع رئيس الجمهورية في جميع النظم الديمقراطية-الرئاسية للاستجواب من قبل أي سلطة في الدولة،فهو منتخب ويمثل رأس السلطة في الدولة وسيادة شعبها في اتخاذ القرار.

لذلك..كان الأجدر بالتكتل ..المشترك ،التسليم للشعب بخياره وبالتالي تحمل مسؤوليته الوطنية السياسية والوظيفية الحزبية في ترسيخ النظام الديمقراطي-التعددي-كنظام رئاسي قادر على توفير الاستقرار في مجتمع له خصائصه وقيمه-الأبوية وثقافته الدينية والقومية-لا الذهاب بعيداً في اتجاه..البحث عن ما يعزز استدامة القضايا والأوضاع المعيقة للتحديث والتنمية من جهة ومن جهة أخرى العمل على تأزيم الحياة السياسية وتوتير الأوضاع الاقتصادية-كوسيلة لتحقيق أهداف حزبية وشخصية-رغم حجم التحديات والمخاطر التي تفرض عليها ان تعلو فوق خلافاتها إلى مستوى التحديات حتى نتجنب مزالق الصراعات..لا بد من تخطي العامل الذاتي إلى العامل الوطني وهذا يعتمد على قدرة المنتظم السياسي بمختلف ألوانه ومكوناته للاضطلاع بدوره الوظيفي..حتى نغادر الماضي وثقافته السياسية إلى ثقافة سياسية حديثة قادرة على التعاطي مع مختلف القضايا بوعي سياسي..غير تقليدي وموروث..مما يفرض الدخول في (حوار وطني) لا تساومي.

لذا وبناءً على تقديري..يفترض ان تقرأ دعوة الرئيس إلى الحوار الوطني ،لتطوير النظام السياسي والانتخابي من خلال مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لذلك ،وهو ما أكد عليه البند الأول من اتفاق فبراير٢٠٠٩ والسؤال لماذا بدأنا الوقت وأين هي المسؤولية الوطنية في ثقافة أحزابنا ودورها الوظيفي-الذي انتهى إلى ذات المفردات والجمل في خطابها السياسي خلال أزمة ١٩٩٣ وهل هذا الخطاب ما زال صالحاً لحوار وطني..يفضي بنا إلى إدراك أفضل؟!

سؤال للحوار أملته على حلقة نقاش في مدينة-المكلا في اليوم الرابع لصدور بيان (المؤتمر) وأحزاب التحالف الوطني في صنعاء على إثر اجتماع ٣١ أكتوبر ٢٠١٠وما استعرضته آنفا لا يتجاوز إثارة قضايا للتذكير..بما طرح من برامج محددة الاتجاهات وتم استفتاء الشعب عليها في الانتخابات النيابية٢٠٠٣ م وفي الرئاسية والمحلية٢٠٠٦ م وكان يفترض بعدها ان يسلم الجميع بالنتائج وان يتجه الجميع إلى تقييم أدائهم السياسي وأدوارهم-الوظيفية في السلطة والمعارضة..وهي وان أصبحت مختلفة في الحياة السياسية باختلاف الأدوار والمسئوليات في المنتظم السياسي-ولاختلاف المواقع والمسئوليات بما تمليه-مهام الحزب في السلطة- وهي بالضرورة مختلفة عن مهامه في المعارضة المتمثلة في العمل على مراقبة وتقييم السلطة وأدائها-ونقدها - لا نقداً مجرداً بل مقروناً بالبرامج والحلول البديلة من خلال رؤى واضحة يمكن تحويلها إلى برامج-قابلة للتنفيذ-من خلال الحزب أو الأحزاب الحاكمة-أو التقدم بها إلى الشعب وتنفيذها-إذا ما حصلت على الأغلبية-التي تؤمن لها-الوصول إلى السلطة..أما ان تذهب -المعارضة إلى حد..العمل المعارض الأبعد من التأثير في القرار السياسي وتقييم الأداء-الحكومي وإلى حد إعاقة القرار والعمل على توسيع دائرة-الاحتقانات وتوظيف الموروثات على اختلافها والتركيز عليها لإعاقة التحديث والتنمية-لأهداف سياسية فهذا عمل مضاد-للنظام السياسي-وبالتالي خروج-على الشرعية-الدستورية والمسؤولية السياسية-الوطنية..لعدم اتفاقه مع منطق-المعارضة جزء لا يتجزأ من النظام السياسي.

■ ذلك لان المعارضة السياسية في النظام الديمقراطي-ليست مجرد جزء منه بل هي القضبان الموازي-الآخر لقضبان السلطة-الذي يسير عليه قطار النظام السياسي في الدولة-الديمقراطية-التعددية ذات النظام الرئاسي أو البرلماني،إذا جاز التعبير؟! وإلا كيف سيسير النظام..الأمر الذي جعل المعارضة مهمة في النظم السياسية-الديمقراطية وعلى درجة أكبر،و هذه الأهمية المتفق عليها ليست فقط لترسيخ مبادئ الرأي والرأي الآخر..ولتوسيع مساحة المشاركة الشعبية-لابد من التعددية السياسية-الحزبية-المشروعة والمنظمة بموجب الدستور والقوانين التي تسمح بالمعارضة وتضمن لها حرية الاستقطاب والحشد والتأثير في القرار السياسي لا كوسائل ضغط..تعبر عن مصالح فئوية أو شرائح اجتماعية-فهذا دور مختلف ويندرج في المهام-الوظيفية لمؤسسات المجتمع المدني،فكيف إذا ما تحولت هذه الأحزاب إلى التعبير عن مصالح شخصية أو حزبية..ضيقة ؟

من هنا..نستطيع ان نقول ان التصريحات السياسية وما يحمله الخطاب الإعلامي لأحزاب المشترك من مفردات وجمل تعيدنا إلى أزمة ٣٩٩١ وما أفضت إليه يومها..من أزمات لم تحمل من الوطنية غير ما يستر مطامحها في استغلال تلك الأزمة لتحقيق مطامح ومطامع سياسية ومادية، وقد حقق البعض ذلك من خلال مساومة أطراف الحكم-أو لفت انتباه الخارج..الأمر الذي حول الحوار إلى جسر مزدوج-المسارات استطاعت العبور من خلاله -القوى المناوئة الداخلية والخارجية-وبالعكس مما دفع بالأزمة إلى الحرب صيف ٤٩٩١ ووضع الوحدة اليمنية على حافة الهاوية-ولم تزل كياناً-سياسياً..حديثاً وطرياً يومها!؟ ولا يعني ذلك ان المخاطر قد تراجعت اليوم..الداخلية والخارجية.

تلك التجربة تتكرر اليوم..وتضع (الوحدة الوطنية)على المحك،بعد ان أصبحت واقعا يفترض ان تعمل على ترسيخه هذه التنظيمات الحزبية،نجدها لا تراهن على غير قوى فئوية أو مناطقية وتكوينات سياسية واجتماعية-تراهن على كل موروثات التجزئة والتشظي الاجتماعي والسياسي وتبحث في فكر وثقافة-تلك التكوينات..عن حلول لقضايانا ومستقبلنا.

هذا التشظي والرهان عليه أكان سلالياً أو مذهبياً أو حتى اقتصاديا-اجتماعيا،أو جغرافيا-مناطقيا يشكل بذور الانقسامات التي يمكن ان تنمو في ظل حوارات تساومية-لا ترى في الوطن كياناً لمجتمع يمني جديد..قادر على الاندماج والتلاحم بين عناصره في إطار سياسي وقانوني-هو دولة القانون.

دولة القانون هي وحدها فقط القادرة ،على تلبية مطالب المجتمع اليمني وإدارة أقاليمه الاجتماعية-والجغرافية من خلال وحدة الوطن والمواطنين وتكامل ثرواته البشرية والطبيعية من خلال نظام الحكم المحلي-لإدارة وحدات الدولة-وتفعيل دورها-في ظل حكومة مركزية ذات مهام إدارية وسياسية إستراتيجية وفق مفهوم السياسة فن إدارة الموارد والمجتمعات..

بناءً على ذلك..يكون الحوار الوطني..حواراً وطنياً يعزز الاندماج الوطني-السياسي والاقتصادي والاجتماعي..يوفر كل عوامل وعناصر الوحدة-الوطنية،ويرسخها من خلال وحدة الأهداف وإخضاع الوسائل لاختلاف الرؤى وتعدد الخيارات-المعززة لشرعية المؤسسات الدستورية والحفاظ على الانجازات الأفقية والرأسية للنظام السياسي والشرعية -الدستورية بل والتاريخية لوحدة الوطن اليمني.

بناءً على ما سبق في استعراضنا..للمشاريع التي قدمت وصاحبتها حوارات سياسية خلال الدورات الانتخابية،نستطيع القول ولا نعدد الصواب إذا ما قلنا ان تأزيم الأوضاع السياسية يرجع إلى الثقافة السياسية والفكر الانقلابي الذي..عبرت عنه تلك البرامج المطالبة بالنظام البرلماني وتغيير النظام الانتخابي إلى القائمة النسبية..التي يفترض انها حسمت وبالتالي يفترض عدم العودة..إلى المطالبة بها بعد انتخابات ٢٠٠٣ النيابية و ٢٠٠٦الرئاسية والمحلية..بل المطالبة بتنفيذ البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم-المؤتمر الشعبي العام،ومرشحه إلى رئاسة الجمهورية فخامة الرئيس:علي عبدالله صالح.

من هنا..نجد ان (الحوار الوطني) المطلوب يجب ان لا يخرج عن الأهداف التي حملها برنامج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح،وهي أهداف محددة في تثبيت قواعد الحرية السياسية في المحيط المجتمعي وبحسب العقد الاجتماعي وأحكامه-أي الدستور ،القانون-الأول للدولة والقوانين المنظمة لمختلف العلاقات الأفقية والرأسية-للدولة اليمنية المعاصرة-لا الخروج عليها..في هذا الإطار لابد من استمرار (الحوار الوطني) لتطوير النظام السياسي-الديمقراطي وهويته لا من اجل إلغاء الخصم أو ثنيه عن أفكاره وإنما لكسر الإناء ونوازعها الأنانية الضيقة الحزبية أو الشخصية وإلزامها بالعمل في إطار الدستور والقوانين وهذا لا يعني إلقاء الاتلافات الفكرية أو السياسية وإنما تنظيمها ودفعها في اتجاه..إثراء الحياة السياسية من خلال الحوارات السياسية والفكرية-المستمرة بين مختلف القوى السياسية من خلال دورها-الوظيفي.

هذا يتطلب إدراكا أفضل للديمقراطية والتعددية السياسية باعتبارها وسيلة حضارية لما توفره من آليات لتنظيم الخلافات السياسية-الوطنية او ما فوقها من الإيديولوجيات القومية او الإسلامية في مجتمع مثل مجتمعنا لا توجد فيه اثنيات او أقليات قومية او طائفية .

لذلك..لا بد من استمرارية الحوار الوطني-ونقله إلى داخل المجتمع بمختلف مكوناته وتعبيراته لمناقشة قضاياه وفي مقدمة هذه القضايا (هذا الخلل-المتمثل في الحوار التساومي) وخطورته على الشرعية الدستورية -للدولة فضلاً عن خطورة-الممارسات السياسية وما تتضمنه تلك الدعوات -لحوارات وطنية خارج المؤسسات الدستورية،المتمثلة في التشريع للفوضى وعدم الاستقرار..وبالتالي المناطقية والتشرذم والتفرقة-التي وبوضوح أكثر-تساوي الخيانة الوطنية.

■ بناءً على ذلك لا بد أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم في الدفع بالحوار الوطني-بآليات وعقلية سياسية وطنية قادرة على إثراء الحياة السياسية والفكرية.. وبالقدر الذي يمكننا من اجتياز كل ما يؤسس للصراعات والنزاعات..وفي مقدمة ذلك..لا مساومات بل إدراك أفضل السبل للحوار.

■ كاتب وناشط سياسي-عضو المجلس المحلي م/حضرموت

إعلان